

كوٲ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢٤ وموحدتها ١٤٨/اتحادية/٢٠٢١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٢/١٢/٢٠٢١ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عيود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وخلف احمد رجب وأيوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي ومنذر ابراهيم حسين المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعي في الدعوى (١٢٤/اتحادية/٢٠٢١): نقيب المحامين/ إضافة لوظيفته – وكلاؤه المحامون يحيى عبد المحسن واجد وباسم خزعل خشان و صادق رسول المحنا وپشري عبد الحسن الزيدي وعادل الزبيدي.

المدعون في الدعوى (١٤٨/اتحادية/٢٠٢١):

- وكيلهم المحامي
احمد سعيد موسى.
١. باسم خزعل خشان – أصالة عن نفسه ووكالة عن بقية المدعين.
 ٢. رئيس تيار وطنيون/ إضافة لوظيفته – باسم خليل ابراهيم.
 ٣. رياض عباس عبد الله.
 ٤. خالد متعب ياسين.

المدعى عليهما:

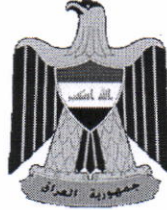
١. رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته – وكيله المستشار القانوني هيثم ماجد سالم والموظف الحقوقي سامان محسن ابراهيم.
٢. رئيس الجمهورية/ إضافة لوظيفته – وكيله رئيس الخبراء القانونيين غازي ابراهيم الجنابي.

جاسم محمد عيود

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel - 009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com
PO.BOX: 55566

١ م.ق سارة اسماعيل
المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩
البريد الإلكتروني
ص . ب - ٥٥٥٦٦

كوٲمارى عىراق
داد كاى بالآى ئىنتىجادى



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢٤ وموحدتها ١٤٨/اتحادية/٢٠٢١

الادعاء:

ادعى المدعى فى الدعوى (١٢٤/اتحادية/٢٠٢١) بواسطة وكلائه بأن مجلس النواب أصدر فى جلسته المرقمة (٤٦) فى ٢٠٢١/٣/٣١، قراره بحل نفسه بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٧ بشرط أن تجرى الانتخابات فى ٢٠٢١/١٠/١٠، وأنه يطعن بدستورية هذا القرار للأسباب الآتية: أولاً- لا سند فى الدستور للحل المعلق على شرط واقف حيث نصت المادة (٦٤/أولاً) من الدستور على (يحل مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه بناء على طلب من ثلث أعضائه...)، فإذا تحققت شروط هذه المادة، وتحقق النصاب المطلوب، يكون المجلس منحلأ بعد التصويت على الحل، وليس للمجلس أن يصوت على حل نفسه فى أجل بعيد مسمى، لأنه قد يعرض البلاد الى أخطار عظيمة، فقد تعرض البلاد الى حرب أو تقع كارثة تستوجب استمرار المجلس فى عمله، ويتعذر تحقيق النصاب الكافى لإلغاء قرار الحل، مع التأكيد على أن الدستور لم يمنح مجلس النواب صلاحية الغاء قرار الحل، لأنه قرار لا رجعة فيه. وليس لمجلس النواب أن يصوت على حل معلق على شرط واقف سابق لتاريخ الحل، فعلى سبيل المثال، ليس لمجلس النواب أن يصوت على حل نفسه فى اليوم الأول من الشهر العاشر إذا تحقق شرط ما فى اليوم الأول من الشهر التاسع، إذ ليس لمجلس النواب أن يرهن مصير البلاد على غياب قد لا يتحقق، ولا سبيل لتقدير آثاره ونتائجه تقديراً صحيحاً فى حال تحققه، وعلى المجلس الذى يتربح حدثاً عظيماً أن ينتظر حدوثه ويدرس نتائجه فيقرر الاستمرار أو الحل على وفق ما يتوصل اليه بعد حدوث الحدث المرتقب. ثانياً- لا سند فى الدستور لعودة المجلس المنحل فبموجب القرار المطعون بدستوريته سيكون مجلس النواب منحلأ فى ٢٠٢١/١٠/١٠، فإذا تعذر إجراء الانتخابات فى ٢٠٢١/١٠/١٠، فإن المجلس المنحل سيعود على وفق هذا القرار. وقد تضمن القرار المطعون بدستوريته انه صدر استناداً الى المادة (٦٤/أولاً) من الدستور، التى منحت مجلس النواب صلاحية حل نفسه بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، ولم تمنحه صلاحية أن يعيد نفسه بعد قرار الحل، ولم يرد فى الدستور نص يجيز عودة المجلس المنحل، ولذا يكون القرار المطعون بدستوريته مخالفاً لأحكام الدستور. وبناء على ما تقدم، طلب المدعى من المحكمة الاتحادية العليا دعوة المدعى عليه للمرافعة والحكم بعدم دستورية قرار مجلس النواب الصادر فى جلسته المرقمة (٤٦)

الرئيس

جاسم محمد عبود

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel - 009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

PO.BOX: 55566

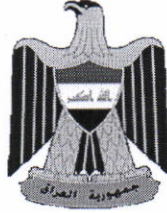
٢ مرق سارة اسماعيل

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الإلكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦



كويت مارى عيراق
داد كاي بالآي تبتتجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢٤ وموحدتها ١٤٨/اتحادية/٢٠٢١

في ٢٠٢١/٣/٣١ والمتضمن حل مجلس النواب في ٢٠٢١/١٠/٧ وعودة المجلس المنحل إذا تعذر إجراء الانتخابات في ٢٠٢١/١٠/١٠. سجلت الدعوى لدى هذه المحكمة بالعدد (١٢٤/اتحادية/٢٠٢١) وتم استيفاء الرسم القانوني عنها وفقاً لأحكام المادة (١/ ثالثاً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وتبلغ المدعى عليه (رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته) بعريضتها ومستنداتها وفقاً لأحكام المادة (٢/اولاً) من ذات النظام الداخلي آنفاً واجاب وكيله باللائحة الجوابية المؤرخة ٢٠٢١/٩/٢١ والتي تضمنت ما يأتي: ١. إن المادة (٦) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا قد اشترطت في الضرر المدعى به أن يكون ضرراً واقعياً ومباشراً ومستقلاً بعناصره وأن لا يكون نظرياً او مستقبلياً او مجهولاً، وحيث أن الضرر المدعى بوقوعه في هذه الدعوى احتمالي ومستقبلي ومجهول بدليل استخدام وكيل المدعي للحرف (قد) الذي يفيد الاحتمال وكذلك بدليل ما أورده من تصورات شخصية مستقبلية محتملة لضرر لا وجود له حقيقة وإنما يراه وكيل المدعي دون دليل او قرينة، فعلى ذلك تكون الدعوى مفتقرة الى بعض الشروط الشكلية لأقامتها وتكون واجبة الرد من هذه الناحية. ٢. إن وكيل المدعي لم يسند دعواه الى نص من الدستور يحول بين المجلس وبين سلطته على حل نفسه، بشرط يرى فيه مصلحة عامة، اما دعوى أن الشرط هو غيب قد لا يتحقق فلا يصح دليلاً ولا قرينة على منع المجلس من اشتراط شرط لحل نفسه ولا ينهض سبباً لمنعه من ذلك، كما أن الدستور لم يمنع مجلس النواب من تعليق قرار حل نفسه على شرط، ومعلوم أن (كل ما لم يرد فيه دليل منع يبقى على أصل الحل) وذلك كما تقرر القاعدة الفقهية، وحيث أن الدستور لم يمنع ذلك فيبقى للمجلس أن يعلق قراراته على ما يشاء من اشتراطات طالما سكت الدستور عن منعها. ٣. إن الاصل هو استمرار مجلس النواب في العمل لحين انتهاء مدة دورته الانتخابية المنصوص عليها في المادة (٥٦/اولاً) من الدستور وهي أربع سنوات تقويمية، اما قرار مجلس النواب بحل نفسه قبل انتهاء المدة المذكورة فهو استثناء على قاعدة استمراره، ولما كان قرار حل المجلس مشروطاً بأجراء الانتخابات في الموعد المشار اليه آنفاً فإن عدم تحقق الشرط سينيقي الاستثناء ويعود بالمجلس الى الأصل المنصوص عليه في المادة (٥٦/اولاً) من الدستور، بمعنى أن النص الدستوري المذكور هو السند الدستوري لاستمرار المجلس

الرئيس
جاسم محمد عبود



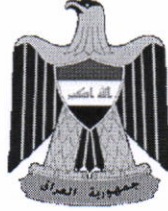
كوٲمارى عىراق
داد كاى بالآى ئبىتتىجادى

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢٤ وموحدتها ١٤٨/اتحادية/٢٠٢١

وعدم حله عند عدم تحقق شرط حله لنفسه لا سيما أن قرار حله مرهون بشرط احتمالي يمثل استثناءً واضحاً على الأصل. لهذه الأسباب والأسباب التي تراها المحكمة طلب وكيل المدعى عليه رد دعوى المدعى شكلاً وموضوعاً وتحمله كافة الرسوم القضائية والمصاريف واتعاب المحاماة. وبعد استكمال الاجراءات المطلوبة وفقاً لأحكام النظام الداخلي للمحكمة المذكور آنفاً تم تعيين موعد للمرافعة وفقاً لأحكام المادة (٢/ثانياً) من ذات النظام الداخلي المذكور آنفاً وتبلغ الطرفان به وفي اليوم المعين تشكلت المحكمة فحضر وكلاء المدعى كما حضر وكيل المدعى عليه ويوشر بأجراء المرافعة حضوراً وعلناً كرر وكلاء المدعى ما جاء في عريضة الدعوى وطلبوا الحكم بموجبها اجاب وكيل المدعى عليه بأنهما يكرران ما جاء في اللائحة الجوابية المؤرخة ٢١/٩/٢٠٢١ ويطلبان رد الدعوى عن موكلهما للأسباب الواردة فيها، لاحظت المحكمة بأن الدعوى (١٤٨/اتحادية/٢٠٢١) المقامة أمامها من المدعين (باسم خزعل خشان ورئيس تيار وطنيون/ إضافة لوظيفته - باسم خليل ابراهيم ورياض عباس عبد الله وخالد متعب ياسين) ضد المدعى عليهما (رئيس مجلس النواب ورئيس الجمهورية/ إضافة لوظيفتهما) وإن موضوعها هو ذات موضوع الدعوى (١٢٤/اتحادية/٢٠٢١) واستناداً لأحكام المادة (٢/٧٦) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل قررت المحكمة توحيدهما ونظرهما معاً واعتبار الدعوى (١٢٤/اتحادية/٢٠٢١) هي الأصل، فحضر المحامي باسم خزعل خشان باعتباره المدعى الاول بالذات ووكيلاً عن بقية المدعين وحضر وكلاء المدعى عليهما ويوشر بالمرافعة الحضورية العلنية، كرر المدعى الاول ووكيل بقية المدعين ما جاء في عريضة الدعوى وطلب الحكم وفقاً لما جاء فيها، اجاب كل من وكيل المدعى عليه الاول ووكيل المدعى عليه الثاني بتكرار ما جاء في لائحة كل منهم وطلب كل منهم رد الدعوى عن موكله، اوضح وكيل المدعى عليه الثاني (رئيس الجمهورية/ إضافة لوظيفته) بأن صلاحية رئيس الجمهورية وبموجب المادة (٦٤/ثانياً) من الدستور تحديد يوم خلال الفترة المذكورة في الفقرة (ثانياً) من المادة آنفاً، وإن رئيس مجلس الوزراء وبموجب الاتفاق بينه وبين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات استناداً لأحكام قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ حدد موعد لأجراء الانتخابات وفقاً لما دعى اليه رئيس الجمهورية بموجب المرسوم الجمهوري إضافة الى قرار الحل الصادر من قبل مجلس النواب.

الرئيس
جاسم محمد عبود



كويت مارى عيراق
داد كاي بالآي ئبنتيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢٤ وموحدتها ١٤٨/اتحادية/٢٠٢١

استوضحت المحكمة من المدعي الاول ووكيل باقي المدعين عن ماهية المصلحة بالنسبة له ولبقية المدعين في اقامة الدعوى فأجاب أن حل المجلس يترتب عليه انتهاء عمله قبل انتهاء الفترة الدستورية المحددة لعمله وإن مصلحته تتجسد بإنهاء عضويته في المجلس كونه عضواً فيه لكنه لم يؤد اليمين الدستورية لامتناع رئاسة المجلس عن تنفيذ قرار المحكمة الاتحادية العليا ولأن الانتخابات غير شرعية لكونها بنيت على قرار مخالف للدستور ومرسوم جمهوري مخالف للدستور ورغم من انه فائز فيها إلا أن مصلحة البلد تقتضي الطعن بدستورية القرار وان المصلحة الوطنية تدعو الى ذلك أما مصلحة بقية المدعين في الدعوى (١٤٨/اتحادية/٢٠٢١) فإنها تعتبر جزءاً من المصلحة العامة التي من الممكن لكل شخص أن تتحقق فيه، وكرر وكيل كل طرف اقواله وطلباته السابقة وحيث لم يبق ما يقال أفهم ختام المرافعة واصدرت المحكمة قرار الحكم التالي:

قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعي في الدعوى (١٢٤/اتحادية/٢٠٢١) نقيب المحامين إضافة لوظيفته طلب دعوة المدعي عليه (رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته) للمرافعة والحكم بعدم دستورية قرار مجلس النواب الصادر في جلسته المرقمة (٤٦) في ٢٠٢١/٣/٣١ والمتضمن حل مجلس النواب في ٢٠٢١/١٠/٧ وعودة المجلس المنحل اذا تعذر اجراء الانتخابات في ٢٠٢١/١٠/١٠ وطلب المدعون في الدعوى (١٤٨/اتحادية/٢٠٢١) ذات الطلب ايضاً ولدى تدقيق هذه المحكمة لما جاء في دعوى المدعين بالدعويين آنفتي الذكر ودفوع وكلاء المدعي عليهما توصلت المحكمة الى النتائج التالية:

اولاً: إن نقيب المحامين يمثل النقابة أمام الجهات القضائية والادارية وينفذ قرارات الهيئة العامة استناداً لأحكام المادة (١/٨٩) من قانون المحاماة رقم (١٧٣) لسنة ١٩٦٥ المعدل والتي نصت على (يمثل نقيب المحامين النقابة امام الجهات القضائية والادارية وينفذ قرارات الهيئة العامة ومجلس النقابة ويبرم بتفويض من المجلس العقود التي يوافقان عليها. وله حق التقاضي بأسم النقابة والتدخل بنفسه او بواسطة من ينيبه من اعضاء النقابة في كل قضية تهمه وأن يتخذ صفة المدعي في كل قضية تتعلق

جاسم محمد عبود

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel - 009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

PO.BOX: 55566

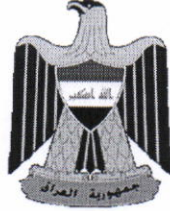
٥ م.ق سارة اسماعيل

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦



كوٲمارى عىراق
داد كاي بالآى ئىبتىجابى

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢٤ وموحدتها ١٤٨/اتحادية/٢٠٢١

بأمر تؤثر في كرامة النقابة او كرامة احد اعضائها) وبذلك فإن النص المذكور آنفاً منح نقيب المحامين حق التقاضي بأسم النقابة والتدخل بنفسه او بواسطة من ينبيه من اعضاء النقابة في كل قضية تهم نقابة المحامين وبالتالي لا يجوز لنقيب المحامين استخدام تلك الصلاحية للتقاضي في أمور لا تتعلق بأمر نقابة المحامين وذلك لأن مجلس نقابة المحامين الذي يتراسه نقيب المحامين استناداً لأحكام المادة (٨٧) من القانون آنف الذكر يتولى، إضافة الى الاختصاصات التي نص عليها قانون المحاماة، إدارة شؤون النقابة وينظر في كل ما يتصل بالمحاماة ويؤمن حقوق المحامين ويصون كرامتهم وفقاً لصلاحياته المذكورة في المادة آنفة الذكر لذا فإن طلب نقيب المحامين إضافة لوظيفته الطعن بدستورية قرار مجلس النواب الصادر بجلسته المرقمة (٤٦) في ٢٠٢١/٣/٣١ بخصوص حل مجلس النواب في ٢٠٢١/١٠/٧ يخرج عن حق التقاضي بأسم النقابة الممنوح له بموجب المادة (١/٨٩) من قانون المحاماة رقم (١٧٣) لسنة ١٩٦٥ المعدل لأن ذلك القرار لا يتعلق بأي أمر من الأمور التي تخص نقابة المحامين والتي يمكن لنقيب المحامين استخدام حق التقاضي بأسم النقابة للطعن فيه إذ أن لكل شخص معنوي ممثل عن ارادته استناداً لأحكام المادة (١/٤٨) من القانون المدني رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ المعدل وان إرادة نقابة المحامين لا تتصرف إلا للأمر المتعلقة بالنقابة وفقاً لما جاء في قانون المحاماة لذا فإن دعوى المدعي نقيب المحامين إضافة لوظيفته واجبة الرد من هذا الجانب.

ثانياً: استند المدعين بدعواهم المرقمة (١٤٨/اتحادية/٢٠٢١) بطلب الحكم بعدم دستورية قرار مجلس النواب الصادر بجلسته المرقمة (٤٦) في ٢٠٢١/٣/٣١ لمخالفته أحكام المادة (٦٤/ثانياً) من الدستور وتجد هذه المحكمة أن المادة آنفة الذكر منحت رئيس الجمهورية صلاحية الدعوة الى اجراء انتخابات عامة في البلاد خلال مدة أقصاها ستون يوماً من تاريخ حل البرلمان وحيث أن قرار مجلس النواب المطعون فيه صدر لمواجهة حالة خاصة يمر بها البلد وأن المادة (٦٤/ثانياً) من الدستور لا تمنع حل البرلمان اذا ما طرأت مثل تلك الظروف ومن الطبيعي أن نتيجة حل البرلمان هو اجراء انتخابات عامة وإن ذلك يتطلب الدعوة اليها وفعلاً تمت الانتخابات على ضوء كل ذلك، عليه فإن دعوى المدعين تكون فاقدة لسنداها الدستوري لعدم وجود تعارض بين القرار المطعون فيه والدستور،

الرئيس
جاسم محمد عبود

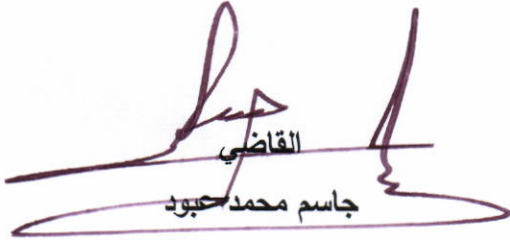


كو٧مارى عىراق
داد كاى بالآى ئىتتىجادى

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢٤ وموحدتها ١٤٨/اتحادية/٢٠٢١

عليه ولكل ما تقدم قررت المحكمة الاتحادية العليا الحكم برد دعوى المدعين، وتحميلهم الرسوم والمصاريف واتعاب محاماة كل من وكيل المدعى عليه الاول ووكيل المدعى عليه الثاني مبلغاً مقداره مائة الف دينار يوزع بينهما مناصفة وصدر الحكم بالاتفاق باتاً وملزماً للسلطات كافة استناداً لأحكام المادتين (٩٣) و(٩٤) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ والمادتين (٤) و (٥/ ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ وافهم علناً في ١٧/ جمادي الاولى/ ١٤٤٣ هجرية الموافق ٢٢/١٢/٢٠٢١ ميلادية.


القاضي
جاسم محمد حبيب

رئيس المحكمة الاتحادية العليا